حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٦ (عدد يناير – مارس ٢٠١٨)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

المرأة العراقية بتن نمطية الموروث الثقافي وحقوقها الدستورية الحديثة (مدينة بغداد ومحيطها الريفي، بحث في الانثروبولوجيا الثقافية)

ذكرى عبد المنعم إبراهيم *

قسم الاجتماع /كلية الآداب/ جامعة بغداد

المستخلص

هدف البحث:

معرفة العلاقة التي تحكم وضع المرأة العراقية بين نموذج التراث الثقافي وحقوقها الدستورية.

-أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث فيما ترسخه التنشئة الاجتماعية في أذهان الأجيال ، في النظر إلى المرأة بأنها غير قادرة على اتخاذ قرارها المستقل بشأن الزواج، أو في ضعف قدرتها على التمكين الاقتصادي سواء في الأسرة الريفية أم الحضرية،ما جعلها تعيش حالة القلق بين ما يمليه عليها الموروث الثقافي وبين ما تمليه الأفكار التحديثية من تطلع نحو حياة أفضل واكسابها حقوق دستورية مكتوبة، مع التأكيد بان المرأة الحضرية قد قطعت شوطا كبيرا في تحرير نفسها من كثير من قيود الموروث الثقافي ولا يزال إمامها أشواط أخرى. أن البحث يدرس هذا الموضوع على ضوء التغيرات الحاصلة في المجتمع العراقي في المرحلة الحالية وانعكاسها على وضع المرأة الحضرية والريفية معا.

-منهجية البحث:

يُمكن تصنيف هذا البحث على انه من البحوث الوصفية التحليلية، وباستخدام أدوات البحث المعروفة، كالبحوث الحقلية والدراسات المعتمدة على مقابلات شخصية مع أخباريين، وتقييمات ميدانية عكست وجهة نظرة المرأة العراقية بطريقة جماعية مركزة.

والى جانب ذلك استخدم البحث البيانات الكمية المستندة على الاستبيان والمقابلة من اجل دعم البيانات النوعية.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

المقدمة:

شغلت حقوق المرأة بشكل عام والسياسية منها بشكل خاص الأوساط السياسية والقانونية والمجتمعية، وعملت المنظمات العالمية بما فيها الأمم المتحدة على عقد الاتفاقيات والإعلانات التي تؤكد حقوق المرأة في المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية والعمل على تمكينها في برامج التنمية الإنسانية،وقد كان العراق من الدول الأولى التي صادقت على كثير من تلك الاتفاقيات ،كما كانت المرأة العراقية ومنذ وقت مبكر سباقة في تأسيس الجمعيات النسوية التي تعنى بحقوق المرأة وسارعت إلى عقد المؤتمرات المحلية والعربية بهذا الشأن وقد كان المؤتمر النسوي الثاني الذي عقد في بغداد عام ١٩٣١،كما أصدرت المرأة العديد من المجلات التي تعني بشأنها ومنها(ليلى)مع بداية القرن العشرين،كما كانت من أولى النساء العربيات التي تم استوزراها في المنطقة العربية إذ كانت الدكتورة نزيهة الدليمي أو وزيرة في العالم العربي وذلك في حكومة عبدالكريم قاسم،ولاشك أن مشاركة المرأة العراقية اليوم في الانتخابات بصفتها ناخبة ومتشحة وبالتالي شغلها مقاعد في مجلس النواب العراقي بمنزلة الدلالة على حراك المرأة السياسي، ولكن بالمقابل لا تزال القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية تعمل على إضعاف مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ففي الوقت الذي اقر فيه الدستور العراقية العديد من الحقوق لها ،لاسيما في المشاركة السياسية،لا يزال الواقع الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية ونظرة الرجل إلى المرأة تعمل كمعوقات تقف في وجهها، ومع هذا فأن المرأة لا تزال متحدية لهذا الواقع وقد عملت وسائل الاتصال الحديثة على توعية المرأة بواقعها، وبيان حقوقها الثقافية والسياسية،ولا يزال أمامها شوط طويل حتى تتحقق مطاليبها المشروعة.

الفصل الأول

التصور العام مفاهيم البحث الأساسية

المبحث الأول:التصور العام للبحث ومنهجيته:

أولا-مشكلة البحث:

حظيت حقوق المرأة باهتمام الأديان السماوية لاسيما الدين الإسلامي،كما أنها اعدت من المبادئ الأساسية التي تضمنتها دساتير الأمم المختلفة،ولاسيما الحقوق السياسية ومشاركتها في الانتخابات مرشحا وناخبا،إلا أن المبادئ الموضوعة بهذا الشأن في كثير من الأحيان ،تجد معارضة ثقافية لاسيما في المجتمعات التقليدية التي نشأت على السلطة الأبوية ،فطالما بقيت مكانة المرأة الاجتماعية والسياسية تحت تأثير القيم والعادات الاجتماعية، لهذا تعالت أصوات النساء في مختلف المحافل المحلية والإقليمية والدولية،وقد وقعت الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المختلفة على مواثيق وإعلانات حول حقوق المرأة ولقيت استجابة لمعظم دول العالم لها وقد وقعت عليها واعتبرت راعية لها،ولا ينكر أن الدساتير العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى الان تنص موادها على أن العراقيين متساوون في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الجنس والعرق والدين،والإشكالية التي يحاول البحث معالجتها هي حقوق المرأة السياسية والثقافية بين الدستور الذي يعترف بها وبين الموروث الثقافي الذي لا يزال ينظر إلى هذه القضية على وفق الثقافة التقليدية التي نشا عليها الإفراد في هذا المجتمع وطالما كان المجتمع الحضري هو أكثر المجالات حراكا لدعوات المرأة لتحقيق حقوقها المشروعة،وفي هذا السياق يمكن طرح التساؤل الآتي،هل

أدت التغيرات الثقافية والسياسية التي حصلت في المجتمع العراقي الى نشر الوعي الاجتماعي والثقافي بشان حقوق المرأة بشكل علم؟

ثانيا-أهمية البحث:

نظرا لتزايد المجتمعات المتحضرة بحقوق المرأة بصفتها عنصرا مهما في التنمية البشرية،وتخصيص جزء مهم من برامج التنمية على قضية حقوق المرأة كما تضمنتها تقارير التنمية البشرية المتعاقبة،والعراق اليوم جزء من الصيرورة الحضارية الإنسانية قد تعرضت إلى كثير من التراجع بسبب الأزمات والحروب إلا أن الاهتمام بهذه الحقوق بات جزءا من برامج المجتمع المدني لاسيما ما يتصل بالمشاركة السياسية،وعليه فان حقوق المرأة فرضت نفسها على الواقع بعد تعرضها إلى التهميش ،ما جعل الأصوات ترتفع من قبلها في ظل ما هو متاح في التعبير عن حقوق المرأة العراقية،لاسيما المشاركة السياسية فضلا عن الدستور العراقي، قد خصص نسبة(الكوتا) للانضمام إلى مجلس النواب العراقي.

ثالثا-هدف البحث:

معرفة العلاقة التي تحكم وضع المرأة العراقية بين أنموذج التراث الثقافي وحقوقها الدستورية.

الفصل الثاني

الموروث الثقافي وحقوق المرأة الدستورية

المبحث الأول: الموروث الثقافي ووضع المرأة:

لاشك أن الموروث الثقافي في المجتمع التقليدي ترك آثارا كبيرة على حقوق المرأة السياسية والثقافية بشكل خاص، إذ استبعدت المرأة في المجتمعات العشائرية وكذلك في المناطق الشعبية عن القرار داخل الأسرة، كما وضعت قيودا على مشاركتها في النشاطات المجتمعية . وإذا نظرنا إلى طبيعة الفروق بين المرأة والرجل فنجد الفروق البيولوجية أمر معترف به إلا أن الإشكالية تكمن في الجانب الثقافي والاجتماعي، وفي سياق الحديث عن تقسيم العمل الاجتماعي بين الذكور والإناث يرى (تالكوت بارسونز) أن هناك عوامل طبيعية ووظيفية تحدد نمط تقسيم العمل الاجتماعي للجنسين، إذ تكون العوامل البيولوجية لكليهما هي التي تحدد الدور الاجتماعي الذي يضطلع به كل منها في المجتمع(١) فالانثروبولوجية المعروفة (أمل رسام) قد شاركت في عدد من المؤتمرات ونشرت عددا من المقالات التي خلصت من خلالها إلى أن الفصل بين الجنسين لا يمثل مشكلة قائمة بذاتها .إنما تكمن المشكلة في ميل المجتمع العربي الأبوي المسلم إلى ترجيح وجهة النظر الذكورية أو الرجالية(Male Point of View) ، باعتبار عالم الرجال أكثر أهمية ومركزية وحيوية من عالم النساء الهامشي والثانوي والراكد.(٢) وتعيش المرأة العراقية في الوقت الحاضر أوضاعا اجتماعية وثقافية في غاية التعقيد فهي تسعى وسط الظروف الصعبة من اجل إيجاد موقعا مميزا في الحياة الجديدة ،لاسيما مع خطوات التحول الديمقراطي وانتقال المجتمع العراقي تدريجيا إلى اقتصاد السوق ما يؤشر أن المرأة اليوم تعمل من خلال البرلمان ومنظمات المجتمع المدني والجامعات وميدان العمل على التكيف مع الأوضاع المتغيرة ما يجعل فرص المرأة متاحة في الحياة الجديدة لاسيما وإنها أخذت تشارك في الحياة السياسية وسيكون لها دور مميز في عملية التحول الديمقراطي في العراق.

المبحث الثاني: مبدأ حقوق المرأة في الدساتير العراقية وتحديث حالتها

أولا:الإشكالية التي تحكم مبدأ حقوق المرأة الدستورية

لاشك أن الظروف الصعبة التي مر بها المجتمع العراقي من خلال الفترة التي أعقبت سنة٢٠٠٣ ،لها انعكاس على الوضع السياسي في البلد، وبالتالي على وضع المرأة العراقية وما ينتظر منها المشاركة في التحول الديمقراطي للمجتمع، ولاشك أن العراق شهد قبل هذا الدستور العديد من الدساتير منذ عام ١٩٢٥ وحتى الدستور الأخير قد سعت المرأة في وقت مبكر تأسيس الدولة العراقية الحديثة والمطالبة بحقوقها الاجتماعية والقانونية والسياسية ، وقد كانت تشكل الجمعيات النسوية من اجل إيجاد لنفسها مكانا مميزا في الخريطة السياسية لاسيما بعد تخلص العراق من السيطرة العثمانية، -وبداية بناء الدولة العراقية الحديثة، - وقد كانت المرأة العراقية فعالة في مرحلة بعد عام ١٩٥٨ وسعت من اجل المطالبة بإصدار القوانين التي تصون كرامتها ويمكن إعطاء صورة موجزة عن تطور القوانين التي صدرت في العراق منذ عام ١٩٢٥ لإعطاء فكرة موجزة عن حرمان المرأة من التمتع بالمساواة وعلى الرغم من إشارة دستور عام ١٩٢٥ في المادة السادسة ما نصه (لا فرق بين العراقيين في الحقوق أمام القانون وان اختلفوا فيه -القومية والدين واللغة-) لم تشر هذه المادة إلى المساواة بين الرجل والمرأة على أساس التمييز بين العراقيين على أساس الجنس، فلم ترد كلمة (الجنس) لتشمل المساواة بين النساء والرجال، وفي المادة (٤٢) (لكل رجل عراقي أتم الثلاثين من العمر ولم يكن له احد الموانع المنصوص عليها في المادة (٣٠) أن ينتخب لعضوية مجلس النواب). وفي ذلك دليل آخر على حرمان المرأة العراقية من المشاركة السياسية من خلال استبعادها من حق الترشح والانتخاب لعضوية مجلس النواب(٣) وبعد العهد الملكي ومجيء العهد الجمهوري عام ١٩٥٨ صدر الدستور العراقي عام ١٩٥٨ الذي نص على المساواة بين جميع المواطنين العراقيين دون تمييز، إذ نصت المادة (٩) منه على أن المواطنون سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة ولا يجوز التمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين على الرغم من وضوح هذه المادة إلا أن ذلك لم يتحقق على الأرض إذ كانت السلطات التشريعية والتنفيذية بيد مجلس الوزراء ومجلس السيادة وهما معينان آنذاك، وتكرر الحال في دستور عام ١٩٦٤ ودستور ٢١/أيلول/١٩٦٨ المؤقت، كما صدر دستور تموز عام ١٩٧٠ الذي وردت فيه مواد عدة تؤكد المساواة بين الرجل والمرأة منها نص المادة (١٩) وقد كانت مشاركة المرأة ضعيفة في العمل السياسي، حتى عام ٢٠٠٣ إذ تمكنت المرأة من خلال (الكوتا) أن تحقق انجازات في هذا المجال وبالتالي ينشط دورها في عملية التحول الديمقراطي في البلد وعلى الرغم من فرض هذه النسبة ضمن الدستور فان المرأة قد نشطت سياسيا من خلال مواقعها في البرلمان ومن خلال انبثاق عشرات منظمات المجتمع المدني التي تعالت أصوات المرأة من خلالها للمطالبة بحقوقهن المدنية.(٤) والإشكالية التي تحكم هذه الحقوق هو التباين بين نظرة المجتمع التقليدية وتطلعات المرأة ،لاسيما أجيالها الجديدة المتأثرة بقنوات الثقافة الاتصالية والمظاهر الحضرية وصور المرأة في نطاق التحديث العالمي المنقول عبر وسائل الاتصال المختلفة، وما تنقله المسلسلات الأجنبية المدبلجة من مفاهيم جديدة على ثقافة المرأة يوميا في عقر دارها وتحت أنظار الآباء والأمهات والإخوة.

ثانيا- تحديث ادوار المرأة في منظور المجتمع المدني

هناك علاقة وثيقة بين المجتمع المدني والنظرية الليبرالية في العصر الحديث ،لاسيما من خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر إذ جاء مفهوم هذا المجتمع بصفته رد

فعل على الأفكار التي سادت القرون الوسطى ونظام الإقطاع وما شهدته الساحة من تطور منها تطوير نظرية العقد الاجتماعي من (هوبز) إلى الملكية المقيدة عند (جون لوك) مرورا بدول فصل السلطات عند (مونتسكيو) إلى دوله الحركات المدنية مع (جان جاك روسو) إذ ظهر الحكم المدني مقابل الحكم الإلهي واشتغلت مؤسسات المجتمع المدني الأوربي بتكوين الاندماج الأممي بديلا عن المؤسسات العضوية المنتجة للانقسام الأفقي الديني والطائفي فظهرت الأمم الأوربية (الدولة الأوربية) كذلك في إطار التنافس الليبرالي المعبر عن أسس المجتمع المدني الذي انشأ الأسواق القومية وعبر عن مصالح الطبقات الجديدة وحلقاتها (٥).

ويرى كثير من الباحثين أن التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني يرتبط ارتباطا وثيقا بالفلسفات الحقوقية بالحياة ويرتبط أيضا بفلسفات (العقد) ونظريات (العقد الاجتماعي) مع كل من (هوبز) و(جون لوك) وبعدهما (روسو)، لمفهوم المجتمع المدني إذن تاريخه الخاص، تاريخ تداوله وتوظيفه، انتقاله وترحاله بين الأزمنة والأمكنة، أزمنة النظريات والإعلام الفلسفية والسياسية والأمكنة، أمكنة تطبيق السياسات الوطنية والدولية، كما الحكم بانجاز يوتوبيات سياسية، كان توظيف المفهوم لدى إعلام : (هوبز) ، (روسو) ، (هيجل)، (كارل ماركس) و (جرامشي)، كما في منظومات وانساق سياسية اشتراكية وليبرالية في تاريخه تشكل وتطور تداول هذا المفهوم نقرأ كما نكتشف التاريخية المعاصرة لشكل المجتمع والسياسة بالغرب لانفصال الشأن الديني عن الشأن الدنيوي(٦) . واليوم ربما كان المجتمع المدني اشد إلحاحا وحاجة يوضع من جديد تحت مبضع التحليل والتفسير وإعادة التفكير بهذا المفهوم قد فرضتها تحولات عدة فعلى سبيل المثال كان ظهور الدولة الاشتراكية في القرن العشرين ظهورا جديدا لمفهوم جديد عن المجتمع المدني حتى وان نظر بعضهم إليه على انه استعادة للنزاعات الاستبدادية التي عرفها التاريخ، في حين رأى بعض المنظرين على مجتمع لم يكن بتلك الشمولية التي صورها الغرب، وبكل الأحوال كان مجرد ظهوره وتؤسسه في دول وتكتلات قد فرض نوعا جديدا من التنظيم الاجتماعي(٧). ولاشك أن التجمع الإنساني يفرض بمقتضى تحولاته واتساعه وتنوعه تصورات ربما غير مسبوقة أو ربما يفرض أحيانا أخرى إجراءات يمكن أن نسميها إنقاذية، لاسيما حين يصل تجمع إنساني ما الى حالة الاختناق، وانسداد الطريق، لذا نشهد خلال هذا التاريخ تحولات كبرى فرضها الواقع الاجتماعي نفسه وعلى أساس هذه التحولات تم تقسيم التاريخ الإنساني إلى حقب تاريخية، ولا يخطر ببال احد أن هذه التحولات يقودها الفكر الحر فقط فثمة عوامل عدة تسهم فيها، منها، أن تغير شكل الإنتاج، وعلاقات الإنتاج واتساع حركة التجارة وظهور الإمبراطوريات وزوالها ونشوء الدولة القومية وشيوع الفكر الديني وما تؤسسه كل ذلك يسهم في هذه التحولات لأنها نفسها تحولات تمر معها شكل المجتمع إلى شكل جديد ومختلف(٨) وتثير مشكلات تجعل الفكر الإنساني متصد لها وفيما يتصل بمفهوم المجتمع المدني في المجال العربي دخل هذا المفهوم مؤخرا إذ تأخر تاريخيا وسياسيا وثقافيا، واكتشف المثقفون العرب قبل السياسيين هذا المفهوم تزامنا مع عودة الفكر اليساري الأوربي إلى قراءة فكر (جرامشي)، وهو تزامن لا يناقض واقع التأخر العربي في توظيف مفهوم تشكل وتطور منذ القرن الثامن عشر في أوربا التي حددت توظيفه في منتصف السبعينات من القرن العشرين ودفعت أوربا الشرقية بهذا التجديد في توظيفه في عقد الثمانينات وبداية التسعينات من القرن المذكور، إما في أمريكا اللاتينية فقد وظف هذا المفهوم بشكل واضح بطريقة جديدة في مسألة الانتقال الديمقراطي(٩) وهو أمر لا يختلف كثيرا حينما تم توظيف هذا المفهوم في المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ حتى انبثقت مئات

منظمات المجتمع المدني تطرح المفهوم وقد كان للمرأة دور مهم في هذا المجال لاسيما وانه تزامن مع عملية التحول الديمقراطي في العراق.

ثالثا: حقوق المرأة والتمكين الاقتصادي.

لا يمكن تجاهل أهمية الاقتصاد في بناء المجتمع الحديث، فهو الركيزة الأساسية التي يقوم عليها الاستقرار الاجتماعي، ومن هنا تبرز أهمية توزيع الثروات في المجتمع التعددي في تحقيق التعايش السلمي، فإذا الفرد، لا سيما المرأة فان حقوقه الاقتصادية لا تصل إليه فان هذا ينعكس سلبيا على وضعه الاجتماعي ومكانته في المسرح السياسي، وانه سيجد نفسه مهمشا ما ينعكس ذلك على الإبعاد الاجتماعية والثقافية والنفسية في تحقيق مقبولية راضية من كل الإطراف،ويجعل من المرأة مساهما فاعلا في تعميق الانتماء الوطني،وهو ما يجعلها تشعر عندئذ بالعدالة وتبعد عن نفسها هاجس التهميش. ان القصور الحاصل في التمكين الاقتصادى للمرأة محليا على رغم من اعتبار العراق إحدى الدول الغنية بالثروات، إذ إن الفجوة تزداد عمقا، مثلا، فى متوسط أجور النساء والرجال الأمر الذى يستدعى إجراء دراسات أكثر عمقا فى هذا الموضوع. ولا يزال وجود المرأة فى سوق العمل ضعيفا لا يتعدى ربع القوى العاملة، وهو ما يعبر عن وهن اجتماعي، فلو كان لدى المرأة دخل ثابت لاستطاعت أن تتحكم في طريقة إدارتها لحياتها وطالبت بحقوقها وكذلك وجود تمييز عام ضد المرأة في الوظائف العليا ذات المردود الأضخم، وهو ما يعني أن كل من يمتلك الدخول العالية هم الرجال، وبتعبير آخر المرأة في العراق هي الأفقر، ولو وجد فقر في العراق، فالمرأة هي المتضرر الأول منه .الموضوع يحتاج إلى معالجات دقيقة من النواحي الاقتصادية وتفعيل دور الشريعة، كما أن عددا من الممارسات يمكنها أن تفعل دور المرأة في القطاع الاقتصادي، كتولي الوظائف العليا في الشركات والمؤسسات، والتعاون مع المنظمات الدولية التي تمتلك الخبرة في إعداد الدراسات النسائية المتخصصة،مع التوجيه لعمل خطة وطنية تضم شركاء فاعلين يعملون بروح تحرم التمييز ضد المرأة.(١٠)

ان المجتمع العراقي في طوره المتطور يحتاج اليوم إلى سياسات اقتصادية وثقافية يتم بها توزيع ثروات البلد على أساس العدالة وتحقيق التنمية البشرية بما يعزز مكانة المرأة الاجتماعية والسياسية ويجعل مساهمتها في المشاركة بالقرار السياسي مسالة في غاية الأهمية لتحقيق قفزة باتجاه بناء الدولة المدنية، على وفق تطبيق القانون وإذا ما حصل ذلك فانه سينعكس مباشرة على الجو السياسي والاجتماعي العام، ويكون الركيزة الأساسية في بناء الدولة المدنية الديمقراطية التي يتساوى فيها الجميع ، ويعمل بدينامكية على تحقيق التعايش السلمي لان ذلك سيفتح آفاق جديدة في التنمية البشرية على وفق حاجات ذلك المجتمع المتغير، كما أن ذلك سيعمل على حل المشكلات الناتجة عن الإخلال بحقوق المرأة ،لاسيما السياسية منها. ان تمكين المرأة العراقية اقتصاديا هو مشروع جدير بالاهتمام والتقدير، والتمكين الاقتصادي للنساء هو احد محاور الإستراتيجية الوطنية للنهوض بواقع المرأة العراقية ، فإن تمكين النساء لا يأتي إلا بتطوير وتأهيل المرأة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتهيئة الحماية القانونية لها وتوفير سبل التوفيق بين مسؤولياتها في الأسرة والعمل وتحفيزها على المبادرة لتعزيز دورها بصفه شريك في الكثير من قطاعات الاقتصاد الوطني.

إن الدول والمجتمعات التي أخفقت في تحقيق تنمية سليمة ومستدامة فإن الفقر يطال الجميع رجالاً ونساءً وأطفالا وأسرا، وفقر المرأة هو من فقر الرجل، لكن الفقر يعالج في

مجتمعاتنا انطلاقا من نتائجه وليس بالعودة إلى جذوره وأسبابه التي ترجع إلى سوء توزيع الثروات الوطنية، لكن النساء إجمالا ينلن النصيب الأكبر من الفقر والعوز.

فالمرأة تضيع حقوقها الزوجية والإنسانية من خلال التهجير والطلاق أما بسبب انعدام أو ضعف القوانين أو بسبب عدم تطبيقها، فالمجتمعات التي اعتادت على ظلم المرأة تحتاج إلى وقت غير قليل للاقتناع بهذه الحقوق، وتعاني الغالبية من النساء في مجتمعنا من ضعف في التعليم والتدريب، ما يرتب محدودية في توفر على الفرص المهنية، لذا لا نستغرب أن تكون أعداد الإناث المسجلات في المشروع الوطني للتوظيف إضعاف عدد الذكور.(١١)

الفصل الثالث

منهجية البحث وتحليل معطياته الميدانية

أولا: منهجية البحث وتقنياته وأدواته:

يُمكن تصنيف هذا البحث على انه من البحوث الوصفية التحليلية، وهو منهج أساسي من مناهج البحث في الأنثروبولوجيا، وباستخدام أدوات البحث المعروفة، كالبحوث الحقلية والدراسات المعتمدة على الملاحظة بالمشاركة، وعلى أسلوب أجراء مقابلات شخصية مع إخباريون وتقييمات ميدانية عكست وجهة نظرة المرأة العراقية بطريقة جماعية مركزة.

والى جانب ذلك استخدم البحث البيانات الكمية المستندة على الاستبيان والمقابلة من اجل دعم البيانات النوعية، وقد اعتمدت مقاربة معطيات الدراسة من خلال عيّنة عمدية،حجمها الكلي. أما مجلات البحث، فيمكن تصنيفها إلى ثلاثة مجالات ، أولها، المجال البشري ويتضمن المرأة الحضرية في مدينة بغداد والمرأة الريفية في بعض المناطق المحاذية لمدينة بغداد . ثم المجال المكاني بمنطقة المنصور بمدينة بغداد بصفتها منطقة حضرية، وقرية كميرة التابعة لناحية الفحامة بصفتها منطقة ريفية. ثم المجال الزماني والذي يتمثل بالزمن الذي استغرق البحث في مجاليه النظري والميداني والذي بدأ في ٢٠١٨/٢/١-إلى نهاية شهر ابريل/نيسان من عام ٢٠١٨ أيضا.

عينة البحث:

تم سحب عينة عمدية من المنطقة الحضرية والريفية معا،ووحدة العينة هي المرأة في كلتا البيئتين من أعمار ومستويات تعليمية واقتصادية مختلفة.

ثانيا: تحليل المعطيات الميدانية

١-تحليل البيانات الأولية:

أ-العمر

جدول (١) يوضح أعمار المبحوثين

الفئـــات العمريـــة للمرأة المبحوث	الحضر	%	الريف	%	المجموع	%
١٨- ٢٧	٣٦	%٣٦	١٨	%٢٢.٥	٥٤	%٣٠
٢٨- ٣٧	٢٣	%٢٣	٢٣	%٢٨,٧	٤٦	%٢٥,٦
٣٨- ٤٧	٢١	%٢١	٢٥	%٣١،٢	٤٦	%٢٥,٦
٤٨- ٥٧	١٥	%١٥	١١	%١٣,٧	٢٦	%١٤,٤

٥٧- ٦٧	٥	٥%	٣	٣,٧%	٨	٤,٤%
المجموع	١٠٠	١٠٠%	٨٠	١٠٠%	١٨٠	١٠٠%

تبين من الجدول (١) أن اكبر عدد للنساء في المنطقة الحضرية المبحوثة ظهر في الفئة العمرية (١٨-٢٧) إذ بلغ (٣٦) وبنسبة(٣٦%) بينما بلغ في المنطقة الريفية في الفئة(٣٨-٤٧) وبنسبة (٣١,٢%).، أما على مستوى المجموع العام للمناطق الريفية والحضرية معا ظهر في الفئة العمرية (١٨-٢٨) إذ بلغ اكبر عدد في فئة (١٨-٢٧). بينما بلغ اصغر عدد ظهر في الفئة العمرية(٥٩-٦٨) لكلا المنطقتين(الحضرية والريفية ، (٨) وبنسبة(٤,٤%) ، وهذا يشيرالى أن معظم إفراد العينة في سن الشباب.

ب-المستوى التعليمي للمرأة الريفية والحضرية

جدول(٢) يوضح المستوى التعليمي لإفراد العينة

الحالة التعليمة للمرأة المبحوثة	الحضر	%	الريف	%	المجموع	%
يقرأ ويكتب	-	-	١٧	٢١,٢%	١٧	٩,٤%
شهادة ابتدائية	١٠	١٠%	١٨	٢٢,٥%	٢٨	١٥,٦%
شهادة متوسطة	١٨	١٨%	١٦	٢٠%	٣٤	١٨,٩%
شهادة إعدادية	٢٢	٢٢%	١٨	٢٢,٥%	٤٠	٢٢,٢%
شهادة جامعية	٤٤	٤٤%	١١	١٣,٨%	٥٥	٣٠,٦%
شهادة عليا(ماجستير ودكتوراه)	٦	٦%	-	-	٦	٣,٣%
المجموع	١٠٠	١٠٠%	٨٠	١٠٠%	١٨٠	١٠٠%

كشف الجدول (٢) عن المستوى التعليمي للمبحوثات في كلتا المنطقتين (الحضرية والريفية) ، إذ بلغ اعلى مستوى في المنطقة الحضرية للآتي حصلن على الشهادة الجامعية(٤٤) وبنسبة(٤٤%) أما اصغر عدد في المنطقة نفسها(شهادة عليا – ماجستير/دكتوراه) بلغ (٦) وبنسبة(٦%) بينما كان أعلاها في المنطقة الريفية للاتي حصلن على شهادة الابتدائية والإعدادية بلغ لكليهما بالتساوي،(١٨) وبنسبة لكل منهما بالتساوي(٢٢,٥%). أما اصغر عدد في المنطقة الريفية(الشهادة الجامعية) إذ بلغ(١١) وبنسبة(١٣,٨%). أما اعلى شهادة لكلتا المنطقتين بلغ في شهادة جامعية(٥٥) وبنسبة(٣٠,٦%) بينما اصغر عدد كان في شهادة عليا(٦) وبنسبة (٣,٣%).

ج-الحالة الاجتماعية للمرأة المبحوثة في المناطق الحضرية والريفية

جدول (٣) يوضح الحالة الاجتماعية لإفراد العينة

الحالة الاجتماعية للمرأة المبحوثة	الحضر	%	الريف	%	المجموع	%
متزوجة	٢١	٢١%	٣٨	٤٧,٥%	٥٩	٣٢,٩%
عزب	٥٠	٥٠%	٢٣	٢٨,٧٥%	٧٣	٤٠,٥%
مطلقة	١٣	١٣%	٤	٥%	١٧	٩,٤%

أرملة	١٦	١٦%	١٥	١٨,٧٥%	٣١	١٧,٢%
المجموع	١٠٠	١٠٠%	٨٠	١٠٠%	١٨٠	١٠٠%

كشف الجدول (٣) عن الحالة الاجتماعية للمبحوثات في الحضر والريف إذ بلغ عدد الحالة الاجتماعية(عزب) في الحضر (٥٠) وبنسبة(٥٠%) من مجموع عينة الحضر بينما اصغر عدد ظهر في الحالة(مطلقة) إذ بلغ(١٣) وبنسبة(١٣%). أما في المنطقة الريفية بلغ اكبر عدد(٣٨) في الحالة الاجتماعية (متزوجة) وبنسبة(٤٧,٥%). أما اصغر عدد ظهر في حالة(مطلقة)(٤) وبنسبة(٥%).أما اعلي عدد في كلتا المنطقتين (الحضرية والريفية) بلغ(٧٣) وبنسبة(٤٠,٥%) بينما بلغ اصغر عدد لكتا المنطقتين في الحالة(مطلقة) (١٧) وبنسبة(٩,٤%).

-المستوى الاقتصادي للأسر الأسرة الريفية والحضرية

جدول(٤) يوضح المستوى الاقتصادي(المعيشي) لأسر إفراد العينة

المستوى الاقتصادي لأسر المرأة المبحوثة	الحضر	%	الريف	%	المجموع	%
جيد	٢٥	٢٥%	١٨	٢٢,٥%	٤٣	٢٤%
متوسط	٣٣	٣٣%	٢٨	٣٥%	٥١	٢٨,٣%
ضعيف	٤٢	٤٢%	٤٤	٥٥%	٨٦	٤٧,٧%
المجموع	١٠٠	١٠٠%	٨٠	١٠٠%	١٨٠	١٠٠%

بين الجدول(٤) أن اغلب المبحوثات في منطقة البحث في الحضر والريف ، أشرن حالة أسرهن ضعيفة إذ بلغ عدد اللاتي أشرن على ذلك، بلغ (٨٦) وبنسبة (٤٧,٧%). من مجموع العينة الكلية البالغة في منطقتي البحث في الحضر والريف.في حين بلغ عدد من أشرن على حالة أسرهن في كلتا المنطقتين أيضا(مستوى متوسط) (٥١) وبنسبة(**٢٨,٣%**). في حين بلغ من أشرن فيهما(٣٣) وبنسبة (٢٤%). وكذلك تبين أن الحضر يتقدم على الريف في ارتفاع مستوى المعيشية في الحضر أكثر من منطقة البحث في الريف. وكما هو مؤشر في الجدول أعلاه.

٢-تحليل بيانات موضوع البحث

أولا: المورث الثقافي ووضع المرأة:

جدول(٥)يوضح أهمية التنشئة لاجتماعية في ترسيخ قيم الإباء والأجداد في الأسرة الحضرية والريفية

البيان	الحضر	%	الريف	%	المجموع	%
نعم	٦٩	٦٩%	٧٠	٨٧,٥%	١٣٩	٧٧,٢%
لا	٣١	٣١%	١٠	١٢,٥%	٤١	٢٢,٨%
المجموع	١٠٠	**١٠٠%**	٨٠	**١٠٠%**	١٨٠	**١٠٠%**

كشفت بيانات الميدانية في الجدول(٥) أن اغلب المبحوثات في الحضر يرنّ أهمية التنشئة الاجتماعية في ترسيخ قيم الإباء والأجداد لإناث في الأسرة الحضرية والريفية أي على مستوى الهينة الكلية إذ بلغ(١٣٩) وبنسبة (٧٧,٢%) ، كما تبين البيانات أيضا أن

نسبة ذلك في الريف جاءت متقاربة نسبيا في كلتا المنطقتين. وهذا يكشف أن أساليب التنشئة الاجتماعية ،لاسيما في المناطق الريفية تؤكد الموروث الثقافي الذي يحجم دور المرأة في بيئتها المحلية، وجعلها لا تخرج عن القوالب النمطية السائدة في العقلية الريفية، فكشفت كثير من المقابلات الميدانية أن الأسرة الريفية لا تزال ترى أن المرأة ينبغي أن تكون تابعة للرجل وسلطته وسماع رأيه في المسائل المختلفة ،لاسيما في أمور الزواج ونظام المواريث التي تقرها الأعراف العشائرية والتي تحرمها في اغلب الأحيان منها.وبرى الإخباريون أن الأمر لا يختلف كثيرا عما كان سائدا في الماضي على الرغم من تعلم المرأة وتعاملها وأسرتها مع وسائل الاتصال الحديثة ،وقد لاحظنا من خلال العمل الميداني أن هناك تغيرا في عقلية المرأة وتنامي وعيها بحقوقها الاجتماعية والثقافية، تكمن في الموروث الثقافي للأسرة التي لا تزال تمارس نوعا من العزل بين وعي المرأة بحقوقها وما تملية قيم الأسرة الريفية على وضع المرأة في مكانة ادنى من وضع الرجل، وهذا يظهر من خلال التميز المبكر بين الذكور والإناث، أما ما يتصل في المناطق الحضرية ،فالأمر يختلف عما هو سائد في الأسرة الريفية ، فالمرأة أصبح لها نوع من الاستقلال الاقتصادي ،لا سيما العاملة، إلا أن معاناة المرأة واضحة في مسائل أخرى تفرضها الحياة الحضرية، لكن هذا يختلف من أسرة إلى أخرى ،ففي الأسرة التي توصف بالمتعلمة والمنفتحة، تأخذ المرأة مساحة أوسع من الحرية وتلعب أدوارا أكثر فعالية في الأسرة وفي الحياة العامة ، إلا أنها ترى ليس مطلقا،أنما تشعر أيضا أن أمامها عقبات اجتماعية وثقافية تعترض اعتراف الرجل بأدوارها المتغيرة.

جدول(٦) يوضح مدى ضعف قدرة المرأة على اتخاذ قرارها المستقل بشأن الزواج

البيان	الحضر	%	الريف	%	المجموع	%
نعم	٢٢	%٢٢	٥٤	%٦٧,٥	٧٦	%٤٢,٢
لا	٧٨	%٧٨	٢٦	%٣٢,٥	١٠٤	%٥٧,٨
المجموع	١٠٠	%١٠٠	٨٠	%١٠٠	١٨٠	%١٠٠

كشفت بيانات الجدول(٦) ان هناك ضعفا في قدرة المرأة على اتخاذ قرارها المستقل بشأن الزواج إذ ان بلغ ذلك أعلى منه في الريف منه في الحضر ، (٥٤) في منطقة البحث في الريف وبنسبة(٦٧,٥%)، (في حين بلغ ذلك في منطقة الحضر (٢٢) وبنسبة (٢٢%) ، وعلى مستوى العينة الكلية تظهر أن اغلب المبحوثات أشرن الى أن حالة أسرهن المعيشية بلغ (١٠٤) وبنسبة(٥٧,٨%) .

وهذا يفسر لنا أن نمطية الموروث الثقافي لا تزال تحكم حرية المرأة في إبداء رأيها بالزواج ، إذ تبين أن المناطق الريفية أشد تضيقا من المناطق الحضرية في هذا الجانب، فلا تزال سطوة الرجل في الريف تعلو وتكسب مشروعيتها من الموروث الثقافي الريفي ،لاسيما ما يتصل منها بتلك السنن العشائرية القائمة على أساس تفضيل قيم الذكورة على القيم الأنثوية، وعلى الرغم من التشريع القانوني وما يبينه الدستور من حقوق المساواة بين الذكور والإناث في المسائل المتعددة إلا أن الريفيين مما زالوا غير معنيين بذلك، فالأعراف العشائرية هي السائدة وتفرض سطوتها على الأسرة والرجل والمرأة ، على الرغم من التحولات الاجتماعية التي يشهدها العالم ،وما يحصل فيه من تواصل ثقافي عبر وسائل الاتصال الحديثة ونقل الأفكار إلى كل مفاصل المجتمع بحيث لم يعد هناك مجتمع مغلق أو محلي بمعنى الانعزال إلا أن المرأة الريفية لا تزال غير قادرة عن التعبير برأيها في الزواج إلا في حالات معينة كأن تكون المرأة قد حصلت على تعليم واحتلت موقعا في

العمل الوظيفي ا وان الأسرة متسامحة مع الإناث في ذلك، أما في المناطق الحضرية فان وضع المرأة أفضل بكثير من وضع المرأة الريفية لاعتبارات كثيرة منها تقدمها في التعليم إلى مراحله العليا ودخولها في العمل الوظيفي بشكل واسع ما شكل عوامل كثيرة جعلت المرأة تختار شريك حياتها بحكم القرب المكاني الوظيفي والاختلاط مع الرجال في مناسبات والتوافق الثقافي وغيرها ما جعل الأسرة الحضرية أكثر تسامحا من الأسرة الريفية في إفساح المجال للمرأة في إبداء رأيها بالزواج.

جدول(٧) يوضح مدى قدرة المرأة على التمرد الموروث الثقافي المتصل بمقولة المرأة مكانها البيت

البيان	الحضر	%	الريف	%	المجموع	%
نعم	٨٥	%٨٥	٢٠	%٢٥	١٠٥	%٥٨,٣
لا	١٥	%١٥	٦٠	%٧٥	٧٥	%٤١,٧
المجموع	١٠٠	%١٠٠	٨٠	١٠٠	١٨٠	١٠٠

تبين من الدراسة الميدانية، وكما هو في الجدول(٧) ، أن قدرة المرأة على التمرد الموروث الثقافي المتصل بمقولة المرأة (مكانها البيت) كانت الاكثر تاثيرا في منطقة الريف عما هو سائد في الحضر، إذ بلغ من يؤيد ذلك في الحضر (٨٥) وبنسبة (٨٥%) من الريفيات ، بينما بلغ عدد من يؤيد ذلك في الريف (٢٠) وبنسبة (٢٥%) . وهذا يشير إلى أن المرأة الريفية أكثر تأثرا بالموروث الشعبي من المرأة الحضرية ،فهي لا تزال تعيش في قوالب اجتماعية وثقافية تقليدية ،وانعكست على ظروفهن النفسية والاجتماعية، فتحت وطأة الفقر والتهميش لا يزال الكثير منهن يتردد على السحرة والمشعوذين من اجل تحقيق ما عجزن عن تحقيقه، ومن جهة أخرى تنفيسا والتخفيف من الضغط الاجتماعي الذي يقع عليهن في مجتمعهن المجلي، لذا فان المرأة الريفية اقل قدرة من التمرد على أوضاعها الاجتماعية بحكم اندماجها بثقافة أسرتها وما تمليه عليها التنشئة الاجتماعية من أفكار تقليدية لذا فهي محاطة بسوار اجتماعية وثقافية من الصعب الخروج عليها، إلا أننا لاحظنا في العمل الميداني إن هناك تطلعا لدى الأجيال الجديدة من الإناث نحو تأكيد ذاتهن وهو ما ينذر بخروج الكثير منهن عن الموروث الثقافي لأسرهن ، أما المرأة الحضرية فهي أكثر تحررا من نظيرتها الريفية، في التعبير عن آراءهن وتخلص بعضهن من الموروث الثقافي النمطي مع احترامهن لثقافة أسرهن ، إلا أن وضع المرأة الحضرية هي الأخرى قد تراجع كثيرا عما كان عليه من قبل، فالأزمات والظروف الصعبة والضغوطات المختلفة التي تمر بها الأسرة في المرحلة الحالية التي تعيش أزماتها المختلفة ما انعكس على وضع المرأة بشكل مباشر وغير مباشر لاسيما في مجال مطالباتها بحقوقها التي تؤمن بها والتي هيأت لها البيئة الحضرية مبادئها.

ثانيا:حقوق المرأة والتمكين الاقتصادي

جدول(٨)يوضح مدى تأثير الموروث الثقافي على المرأة في منعها من التمكين الاقتصادي والقيام بنشاط اقتصادي تجاري أو شراكة اقتصادية مع غيهار.

البيان	الحضر	%	الريف	%	المجموع	%
نعم	٢٠	%٢٠	٦٤	%٨٠	٨٤	%٤٦,٧
لا	٨٠	%٨٠	١٦	%٢٠	٩٦	%٥٣,٣
المجموع	١٠٠	%١٠٠	٨٠	%١٠٠	١٨٠	%١٠٠

كشفت بيانات الجدول (٨) تأثير الموروث الثقافي على المرأة في منعها من التمكين الاقتصادي والقيام بنشاط اقتصادي تجاري أو شراكة اقتصادية مع غيرها. إذ تبين

من اغلب المبحوثات في الحضر على انه ليس هناك تأثيرا كبيرا للموروث الشعبي في تحجيم دورها في التمكين الاقتصادي، إذ بلغ (٨٠%) بينما بلغ ذلك في الريف (١٦) وبنسبة(٢٠%)، وهذا يشير إلى أن المرأة الحضرية أكثر تحررا من المرأة الريفية المتأثرة بالموروث الثقافي، وهو ذات طابع عشائري . إذ لا يزال الموروث الثقافي يحظى باهتمام الأسرة الريفية وعلى رأسها الموروث العشائري والشعبي الذي يعامل المرأة على أساس قيم الذكورة الأنوثة على الرغم ما يجري في المجتمع العام من تحديث واغتناء الريفيين والحضريين على حد سواء أجهزة الاتصال الحديثة من أجهزة الهاتف النقال و (الانترنيت) والبث الفضائي فضلا عن دور التعليم وغيرها إذ لا يزال الذكور يحتكرون الأدوار الرئيسية في الأسرة وأنشطة المجتمع المختلفة، لاسيما الجانب الاقتصادي، إذ لا يزال التمكين الاقتصادي في الريف بعيد المنال الذي يتفق مع طموحها وهذا على خلاف وضع المرأة التي تمنت كثير من النساء تحقيق تمكين اقتصادي واضح ،لاسيما في دخولها النشاطات الاقتصادية مثل المشاركة في التعليم وفتح المشاريع الصغيرة لحسابها الخاص فضلا عن وجودها الفعلي في المعامل الحكومية والخاصة والوظائف الحكومية على نطاق واسع وفي مختلف مواقع السلم الوظيفي.كذلك أصبح لها ملكيتها الخاصة سواء في دخلها الشهري أم ملكية المنازل والمشاريع الاقتصادية.

ثالثا:تحديث ادوار المرأة في منظور المجتمع المدني

جدول(٩)يوضح مدى قدرة المرأة في مشاركة منظمات المجتمع المدني بصفتها ناشطة والقيام بادوار تحديثه في المناداة بتحريرها من التقاليد والعادات التي تؤكد دونية المرأة

البيان	الحضر	%	الريف	%	المجموع	%
نعم	٧٦	%٧٦	١٧	%٢١,٢	٩٣	%٥١,٧
لا	٢٤	%٢٤	٦٣	%٧٨,٨	٨٧	%٤٨,٣
المجموع	١٠٠	%١٠٠	٨٠	%١٠٠	١٨٠	%١٠٠

كشف الجدول (٩)أن النساء في منطقة البحث الحضرية أكثر اندفاعا من النساء في منطقة البحث الريفية على المشاركة في منظمات المجتمع المدني للدفاع عن حقوقهن ،اذ بلغ عددهن في الحضر(٧٦) وبنسبة ٧٦%) من مجموعة عينة البحث في الحضر بينما بلغ من مجموع عينة الريف (٢٤) وبنسبة(٢٤%).

اتضح من خلال البيانات الميدانية أن تحرر المرأة من قيود الموروث الثقافي للأسرة الريفية والحضرية لا يزال تحقيقه نسبيا على الرغم من قدرة المرأة الحضرية تحطيم كثيرا من الحواجز الثقافية مثل تسلط الرجل التي كانت تحول من مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني على نطاق واسع، وما يحمله من تراثية ثقافية متوارثة تجاه المرأة حتى بين المتعلمين لان ثقل الموروث الثقافي أيضا مرتبط بعوامل اجتماعية وثقافية وهي عدم وجود تحول بنيوي في المجتمع العراقي لغياب التحول التكنولوجي وبناء مرتكز جديد من التحول في الإنتاج وغيرها من العوامل التي تحول دون تحرره من تراثيته الاجتماعية وما يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع في بلورة الوعي الاجتماعي بواقعها الاجتماعي وتحفيز النساء على المناداة بحقوقها داخل الأسرة والمجتمع ، واتضح من العمل الميداني في المناطق الريفية والحضرية أن الواقع الاجتماعي للمرأة يشهد حالة مضطربة بين نمطية الموروث الثقافي الذي يتغلغل في بنية العقلية العراقية وبين ما يقره الدستور من حقوق مدنية.

رابعا:الإشكالية التي تحكم مبدأ حقوق المرأة الدستورية

جدول(١٠)يوضح تأثير الموروث الثقافي الريفي والحضري على تقبل المجتمع لحقوقها الدستورية

	الحضر	%	الريف	%	المجموع	%
اثر الموروث الثقافي سلبا في تقبل المجتمع لحقوق المرأة الدستورية	٢٥	%٢٥	٤٣	٥٣,٧ %	٦٨	%٣٧,٧
الإشكالية تكمن في ازدواجية الشخصية العراقية بين نمط حدثاوي وآخر تقليدي في آن واحد	٢٤	%٢٤	٢٧	٣٣,٨ %	٥١	٢٨,٣
تتجاوز ت المرأة الموروث الثقافي وحققت ذاتها بدرجة مقبولة	٥١	%٥١	١٠	١٢,٥ %	٦١	%٣٤
المجموع	١٠٠	١٠٠ %	٨٠	%١٠٠	١٨٠	%١٠٠

كشفت بيانات الجدول (١٠) أن المرأة الحضرية أكثر من المرأة الريفية تجاوزا لكثير من الموروث الثقافي من عادات وتقاليد ترى المرأة اقل مكانة من الرجل إذ بلغ عدد النساء في عينة منطقة البحث في الحضر (٥١) وبنسبة (٥١%) بينما بلغ عدد النساء الريفيات في عينة منطقة البحث الآتي يرين أن المرأة تجاوزت الموروث الشعبي وحققت ذاتها بـ(١٠) وبنسبة(١٢,٥%) . أما تأثير الموروث الثقافي في عدم تقبل حقوق المرأة الدستورية ظهر في منطقة البحث الريفية إذ بلغ عدد الأتي يرين ذلك(٤٣) وبنسبة ٥٣,٧%) في كان ذلك في الحضر(٢٥) وبنسبة(٢٥) من مجموع المبحوثات في الحضر.

في حين كان إرجاع إشكالية تأثير الموروث الشعبي على تقبل المجتمع لحقوق المرأة الدستورية إلى ازدواجية الشخصية العراقية التي ترى المبحوثات أنها تقع بين النمط الحداثوي والنمط التقليدي تجاه حقوق المرأة الدستورية.إذ بلغ من أشرن على تأثير ذلك في الحضر(٢٤) وبنسبة (٢٤%) بينما كانت في منطقة البحث الريفية اعلي من ذلك نسبيا ، إذ بلغ (٢٧) وبنسبة (٣٣,٨). يمكن تأكيد قدرة المرأة الحضرية على تحقيق تقدم في تجاوز كثير من العادات والتقاليد المتوارثة والتي تعرقل مشاركة المرأة في الحياة العامة على وفق حقوقها الدستورية ترجع إلى مسألتين أساسيتين أولهما: مشاركة المرأة السياسي ودورها في عملية التحول الثقافي في العراق وانعكاسها على وعي المرأة ومشاركتها السياسية .

أما المسألة الثانية : فهي تأثير التغيرات السياسية والثقافية في زمن العولمة وانعكاسها على ادوار المرأة السياسية تقدما وتراجعا، وتأثير المفاهيم السياسية الجديدة في رسم خريطة المستقبل، كما حصل في تجربة المرأة العراقية في عصر الانفتاح الاقتصادي والثقافي المميزة في المرحلة الحالية . وعليه فان ثمة أسئلة يمكن أن تطرح في هذا المجال منها ، ما مدى قدرة المرأة العراقية على رسم خريطة جديدة لأدوارها السياسية وفقا لنظم القيم الحضارية لمجتمعها ؟ وهل يصطدم بالموروث الثقافي سواء في الريف أم في الحضر بطموحات المرأة في ظل مشكلات اقتصادية واجتماعية يعيشها مجتمع مأزوم مثل المجتمع العراقي في المرحلة الحالية.

أن المرأة تعيش أزمة حقيقية نتيجة هذا الصراع بين عملية التحديث القادمة من خارج البلاد ومصدات الموروث الثقافي الذي لا يزال يطوق المرأة، وهذا يختلف في تأثيره

بين الريف والمدينة فنجد تأثيره لا يزال كبيرا نسبيا وبدأ يتفكك في المدينة ،لاسيما لدى الأجيال الجديدة.وقد لاحظنا في العمل الميداني في منطقة البحث والى درجة واضحة شكوى النساء من معارضة الأسر في الريف على ترشح نسائها إلى للمجالس المحلية ويعدون ذلك يتعارض مع قيم وتقاليد الأسرة في ظل الظروف السائدة في المجتمع في المرحلة الحالية ،إلا أن الميدان كشف أن نسبة ذلك تختلف في الحضر عنها في الريف، إذ إن كثيرا من الأسر الحضرية بأمكانها أن تسمح لنسائها في الترشح طمعا في الامتيازات المادية التي يمكن ان تحصل عليها الأسرة وهي مستعدة تحت هذا العامل كسر حاجز الموروث الثقافي ليس تحررا منها إنما مرتبط بمصالح مادية، والحصول على موقع مهم في الحكومة لتحقيق منافع للعائلة ومصالح أبنائها، وهناك فئة من النساء ترى أنّ مشاركتهن جزء من دورها بصفتها مواطنة تشعر بالمسؤولية لتحقيق تغير في المجتمع ويعدهن مكسبا وحقوق المرأة المدنية .

ثالثا: نتائج البحث وتوصياته:

أ-نتائج البحث:

١-تبين أن الموروث الثقافي لا يزال يمثل تحديا لحقوق المرأة السياسية، لاسيما تأثير السلطة الأبوية التي تعطي الأهمية لمشاركة المرأة السياسية في الأسرة والمجتمع.

٢-اتضح أن الدساتير العراقية تضمنت اعترافا بحقوق المرأة بشكل عام ومشاركتها السياسية بشكل خاص فقد اعترفت بحق المرأة بالانتخاب والترشح.

٣-تبين من البحث أن المجتمع لا يزال يحتاج إلى جهود حثيثة من قبل مجلس النواب والسلطة التنفيذية لإنصاف المرأة والاعتراف بدورها السياسي.

٤- تبين أن المجتمع المدني أصبح منفذا مؤثرا في تأكيد حقوق المرأة السياسية.

٥-اتضح أن وسائل الإعلام المختلفة ولاسيما وسائل الاتصال الحديث ،ساهمت في توعية المرأة العراقية بحقوقها السياسية، والتخلص من حالة التهميش التي تعيشها في المستويات المختلفة.

٦-تبين أن المرأة نفسها كانت احد الأسباب في حالة التهميش من خلال انزوائها في البيت وعدم مشاركتها في الحياة السياسية،وعدم قدرتها على مواجهة التحديات الثقافية على نطاق واسع.

٧-اتضح من البحث أن المرأة العراقية بدأت تشعر بوجودها وتطالب بتمكينها الاقتصادي ومشاركتها في التنمية البشرية، فتحرر المرأة العراقية اقتصاديا، سيجعلها أكثر فعالية في التحول الديمقراطي في العراق.

٢-أهم توصيات:

١-على منظمات المجتمع المدني ترشيد الوعي الاجتماعي بشان حقوق المرأة السياسية، والعمل على إيضاح مواد الدستور التي تقر ذلك لتذليل العقبات الثقافية التي تحول دون ذلك.

٢-توجيه طلبة العلم والدراسات على إجراء دراسات ميدانية عن حقوق المرأة السياسية وكشف المعوقات الثقافية ووضع نتائج دراساتهم إمام مخططي التنمية وأصحاب القرار .

٣-ضرورة توجيه وسائل الإعلام المختلفة لتوعية المرأة بحقوقها السياسية ووضع خطط إعلامية وثقافية لتوعية المجتمع بهذا الشأن.

٤- تأسيس مراكز أبحاث علمية متخصصة في الجامعات والمؤسسات الرسمية بشؤون حقوق المرأة ،وإصدار المجلات والنشرات وعقد الندوات والمؤتمرات الدورية بهذا الشأن.

Abstract

Iraqi Woman Between Cultural Heritage Typicality and Modern Constitutional Rights

By Zekri Abd El-Mounem

Aim of the Study:

To find out the relationship which governs the situation of Iraqi women between cultural heritage typicality and her constitutional rights.

Significance of the Study:

The study stems its significance fromthe fact that it establishes social upbringing in the minds of generations, as woman is considered unable to have her independent decision concerning marriage, or economic statue, whether in country or city. Therefore she lives wondering between what cultural heritage dictates and what modern thoughts seek a better life and acquiring written constitutional rights. It should be noted that urban woman has liberated herself to a great extent out of many cultural heritage bonds, however, there are more to pass through.

The study discusses this subject in the light of the changes that are taking place currently in the Iraqi society and their impacts on both rural and urban women.

Methodology of the Study:

The study analytical descriptive, by the use of known tools of research, such as field studies, and those dependent on personal interviews with informants as well as field assessments reflecting Iraqi woman's point of view in a central collective way.

The study, moreover, made use of quantitative data dependent on questionnaire and meeting in order to enhance qualitative data.

المصادر والهوامش:

١-د. ليلى عبد الوهاب: حول تغير ادوار المرأة وتطور المجتمع، المجلة الاجتماعية القومية، العدد٢، مج١٥، مصر، ١٩٧٨، ص١٣١-١٣٢.

٢- -د.لاهاي عبدالحين الدعمي:في الموقف الاسلامي من قضية المرأة،موسسة الصدرية للدراسات الاستتراتيجية،على شبكة الانترنيت

www.alsadrain.com/maowsoaa/maraa/index.htm

٣-زينب ليث عباس: المشاركة السياسية للمرأة العراقية، بحث منشور في مجلة كلية الاداب، جامعة بغداد، العدد٨٩، ٢٠٠٩، ص٣٥٤.

٤-د.ذكرى عبدالمنعم ابراهيم المراة والتحول الديمقراطي في المجتمع العراقي، بحث منشور في مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، بغداد.٢٠١٨،ص

٥- فلاح حسن آل مانع: المجتمع المدني في العراق، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى قسم الاجتماع، كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص١٥. (اطروحة غير منشورة)

٦- د. محمد سلام شكري: المجتمع المدني بين الواقع والايدولوجيا، مجلة عالم الفكر، العدد ٤، مج٣٦، ابريل تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٨، ص٢٦.

٧- حسن ناظم وآخرون: المجتمع المدني، تاريخ نقدي، معهد الدراسات الإستراتيجية، دراسات عراقية، ط١، بيروت، ٢٠٠٧، ص٦.

٨- المصدر نفسه، ص٥-٦.

٩ - د. محمد سلام شكري، مصدر سابق، ص٣١.
١٠-وفاء الاسدي التمكين الاقتصادي للمراة العراقية على شبكة الانترنيت
bshra.com/news/079.html
١١-وفاء الاسدي:التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية: المصدر السابق

انظر ايضا:

١- بسام حسن المسلماني:عولمة المراة، المفهوم ،المخاطر، الآليات ، المواجهة ،على شبكة الانترنيت www .lahaonline.com
٢- عدي صلاح شهاب القيسي: مؤشرات التغير الاجتماعي لعمل المرأة، رسالة ماجستير، مقدمة إلى قسم الاجتماع، كلية الاداب، جامعة بغداد، سنة ٢٠٠٨، ص٦٦-٦٧. (رسالة غير منشورة)
٣- رشيد خيون وبدور زكي محمد: الدستور والمرأة معهد الدراسات الإستراتيجية – دراسات عراقية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٣.
٤- د. هيفاء ابو غزالة: الحركة النسوية في العراق مسيرتها وتطورها، دراسة مقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيم)، الأردن، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٧
٥- د. فوزية العطية: الحضارة والتغير الاجتماعي واثرها في مساهمة المرأة في التنمية التنظيمية القومية، المنظمة العربية للتربية والثقافية والعلوم، جامعة الدول العربية، بغداد ١٩٧٩
٦- د. خالد الناصر: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحث منشور في كتاب الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،
٧- شميران مروكل: المرأة العراقية تاريخ مشرف في سبيل الديمقراطية وحقوقها على شبكة الانترنيت www.amanjordom.org
٨- جيرار ليكلرك، العولمة الثقافية، ترجمة جورج كتورة ، ط١(بيروت ، دار الكتاب الجديد،٢٠٠٤) .
محمد حبيدة: الانثروبولوجيا من البنيوية إلى التأويليه، إفريقيا الشرق،الدار البيضاء،٢٠١٤.
٩- عبد الباقي زيدان، قواعد البحث الاجتماعي، مطبعة السعادة ، القاهرة، ١٩٨٠. ط٣.
١٠- كلود- ليفي شتراوس ،الانثروبولوجيا البنيوية ،ترجمه د٠ مصطفى صالح ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ،دمشق ، ١٩٧٧.
١١- صورة المرأة فى الصحف والمجلات المصرية ، عواطف عبد الرحمن ، سلسلة دراسات عن المرأة فى التنمية – اصدار الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

المصادر الاجنبية:

1- Thomposon, J.: "Sociology, Heinemann", London, 1982.
2-Everett Hughes, on Work, Race and sociological Imagination, University of Chicago Press Chicago,1994.
3-Hall,Calvins Theorin,s of personality ,thrd edition university of California,Santa Cruz,1978.
4-Mather, L Gender in context: Women in family law, Law& Society, Vol(8) 2004.